بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس: 73 **الأستاذ: سماحة العلامة الشيخ معين دقيق**

الدرس: تفسير القرآن الكريم **المبحث: سورة الإنسان**

التاريخ:24\01\2024 م **كتبه: عبدالله ضيف الستري**

ما زال الحديث في أقوال المفسرين ونظرياتهم في مقام التفريق بين التنزيل والإنزال، تقدمت النظرية الأولى التي تبناها الزمخشري، بل يمكن أن تنسب إلى المشهور.

وعرفنا أن التنزيل يرتبط بالنزول التدريجي، والإنزال يرتبط بالنزول الدفعي. هذا كان تفسير النظرية الأولى.

تناول هذه النظرية الأولى جملة من المفسرين بالنقض والإبرام، أهم الملاحظات على هذه النظرية ترجع إلى أمرين:

الأمر الأول: ما اختاره الفخر الرازي والعلامة الطباطبائي، وترجع هذه الملاحظة إلى النقض على هذه النظرية باستعمال التنزيل في مورد الدفعة، واستعمال الإنزال في مورد التدريج، أي عكس النظرية الأولى.

هذا إشكال نقضي، أن نستند إلى بعض الآيات التي استعمل فيها التنزيل في مورد التدريج والإنزال في مورد الدفعي، فهذا لا يكفي ما دام يوجد آيات بالعكس، أي: هل القضية أنه من سبق واستدل؟ قد يأتيك شخص آخر ويعكس الأمر لوجود تلك الآيات. كما لو استدل شخص على نظرية معاكسة ببعض الآيات كنت نقضت عليه بالآيات الأخرى.

فأيضاً نحن ننقض عليك بآيات أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنا مائِدَةً﴾[1] فلفظة ينزّل من التنزيل، وهذه المائدة تُنزل دفعة واحدة، فاستعمل التنزيل في مورد الدفعي. كذلك في قوله تعالى: ﴿لَوْ لا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةً﴾[2] فالتنزيل التدريجي في القرآن ممكن، وفي السورة ممكن، وفي المقطع الواحد

[1] المائدة: 112
[2] الأنعام: 37

ممكن، لكن في الآية فهل ينزل حرف حرف أو كلمات متبعثرة! بل هي ناظرة إلى النزول الدفعي، فاستعملت مفردة التنزيل في بعض الآيات في مورد النزول الدفعي.

بل أكثر من ذلك؛ إذ ثد يناقش أن الآية يمكن أن تتنزل على دفعات، والمائدة يريد أن يمد الأسمطة وهي مائدة طويلة عريضة، فملائكة تنزل السلطة وملائكة الشوربة وهكذا، فهذا نزول تدريجي.

لكن توجد آية لا يمكن المناقشة فيها، وهي قوله تعالى: ﴿لَوْ لا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً﴾[3] فهذا صريح، فالذين خالفوا رسول الله ﷺ يعترضون لماذا ينزل القرآن عليه آية آية، ولو كان ينزل عليه القرآن دفعة واحدة لكنا آمنا به.

فهذا حديث صريح في أن مفردة التنزيل استعملت في الدفعة الواحدة. فكيف تقولون إن التنزيل يستعمل في التدريج، ولا شك أن هذا الاستعمال ليس استعمالاً مجازياً.

كما أن الإنزال استعمل فيما استعمل فيه التنزيل أي في التدريج، كما في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذي أَنْزَلَ عَلى عَبْدِهِ الْكِتاب﴾[4] وتقولون أن القرآن نزل في مقابل التوراة والإنجيل، نزل على دفعات، فاستعمل معه أنزل، وأنزل من الإنزال لا من التنزيل.

إذاً هذه الملاحظة هي نقض على ما ذكره الزمخشري.

الأمر الثاني: ما ذكره ابن عاشور من أن الزمخشري ذكر أن التنزيل يستعمل في جانب القرآن الكريم؛ لأن القرآن نزل على دفعات، أما الإنزال يستعمل في جانب التوراة والإنجيل؛ لأن التوراة والإنجيل نزلتا دفعة واحدة.

وهذا أول الكلام، فمن قال إن التوراة والإنجيل نزلا دفعة واحدة؟ بل نتكلم عن الإنجيل والتوراة الحقيقية لا الإنجيل التي كتب بعد المسيح بعشرات السنين ولا التوراة المحرفة، فطبيعي أن يرتبط موسى الكريم وروح الله عيسى عليهما السلام بالوحي في مدة رسالتهما. فكما أن القرآن نزل في طول مدة الرسالة فالتوراة والإنجيل نزلتا في طول مدة الرسالة.

---

[3] الفرقان: 32
[4] الكهف: 1

هذا الأمر الثاني -في الواقع- دعوى في قبال دعوى؛ إذ لا يوجد برهان عقلي، من أن الكتاب السماوي ينبغي أن ينزل في طول مدة الرسالة حتى نقول كما أن القرآن تنزل على النبي الأعظم ﷺ في طول مدة رسالته فالتوراة والإنجيل ينبغي أن يكونا هكذا.

في الواقع كلا الاحتمالين كما يوجدا في القرآن يوجدا في التوراة والإنجيل، فإذاً لا يوجد قانون عقلي وبرهان عقلي فلابد من الذهاب إلى المأثور.

يوجد أدلة في القرآن -لسنا بصدد استعراضها- على أن القرآن له نزولان، النزول الأول النزول الدفعي على قلب النبي الأعظم ﷺ، والنزول الثاني النزول التدريجي؛ باعتبار الحوادث التي تحصل.

ولذا في كثير من الروايات أنه عندما حصلت الحادثة الفلانية نزل الوحي على النبي الأعظم ﷺ فجاء النبي ﷺ وتلا عليهم الآية المرتبطة بهذا الحادث الذي حصل. فلولا هذه النصوص المأثورة لما كان عندنا برهان على ذلك.

فكان على ابن عاشور أن يأتي لنا بشيء مأثور يثبت لنا أن التوراة والإنجيل نزلتا دفعة واحدة، ولم يأت بذلك.

هذا تمام الكلام في النظرية الأولى.

النظرية الثانية: أن التغاير بين التنزيل والإنزال ليس من باب أن القرآن نزل على دفعات والتوراة والإنجيل نزلتا دفعة واحدة، بل يرتبط ذلك بقوة الفعل وضعفه.

نقول نزّل وأنزل، نزّل فيه تشديد، وإلا كل من نزّل وأنزل يرجعان إلى نَزَلَ؛ لأنه هو الفعل المجرد. أما نزّل فيها زيادة، وأنزل فيها زيادة. فكلاهما يشتركان في المادة. إنما الاختلاف بينهما يرجع إلى قوة أحد الفعلين وضعف الآخر.

الفعل المضعّف في اللغة العربية يدل دلالة أقوى على الحدث من الفعل غير المضعّف، وهذا له نظائر: فسّر أقوى من فَسَرَ، وفرّق أقوى من فَرَقَ، وكسّر أقوى كَسَرَ. كَسَرَ الزجاج أضعف من كسّر الزجاج. الفعل المضعّف يدل على شدة في حصول الحدث الذي يحكي عنه، فمع التضعّيف يتقوى الفعل.

وهنا الآيات القرآنية استعملت في جانب القرآن الكريم الفعل المضعّف نزّلن بخلاف التوراة والإنجيل فلم تستعمل الفعل المضعّف فقالت أنزل؛ لهيمنة القرآن، فتوجد آيات تدل على ذلك، قال: ﴿مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾[5] هذه الهيمنة تدل على قوة القرآن، فناسب أن يستعمل معه الفعل الذي فيه تشديد.

هذه النظرية تبناها بعض علماء التفسير. فذكر ابن عاشور أن العدول عن التعدية بالهمزة في جانب القرآن الكريم إلى التعدية بالتضعيف. نَزَلَ فعل لازم فلا يأخذ مفعولاً به، ومن وسائل التعدية ما يسمى بهمزة النقل، نزل زيد، أنزل زيد عمرو، همزة النقل تعدي والتضعّيف يعدي.

لكن المعهود في اللغة العربية أن التضعّيف يدل على تقوية معنى الفعل، فلذا الآيات الشريفة استعملت في جانب القرآن نزّل؛ لأن الآية في سورة المائدة أخبرتنا أن القرآن يهيمن على سائر الكتب.

ومن اللطائف أن هذه النظرية الثانية شاهدها يبطلها، فهذه الآية بنفسها استعملت مع القرآن أنزل ولم تستعمل نزّل، حيث قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾[6] مضافاً إلى بعض النقوضات القرآن الكريم كما اتضح في ملاحظة العلامة الطباطبائي والفخر الرازي تارة يستعمل معه نزّل وتارة يستعمل معه أنزل.

فإذاً هذه النظرية غير صالحة.

---

[5] المائدة: 48

[6] المصدر نفسه.